جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

يوليو 2014

الناتج المحلي الإجمالي الربعي:
قطاعا الصناعة و النفط يقودان النمو في الربع الأول

- بالقيمة الفعلية، نما الاقتصاد السعودي بنسبة 4,7 بالمائة في الربع الأول لعام 2014 مقارنة بالربع المماثل من عام 2013.
- النمو لم يتغير مقارنة بالربع السابق وجاء أكثر اعتماداً على قطاع النفط.
- نتوقع حدوث المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الثاني نتيجة لعوامل موسمية وكذلك بسبب تراجع النمو السنوي لإنتاج النفط.

أظهرت بيانات نشرتها مصلحة الإحصاءات العامة زيادة نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي للربع الأول من العام الجاري إلى 4,7 بالمائة على أساس سنو ي مقارنة بـ 3,8 بالمائة للربع الأول من عام 2013 (الشكلين 1 و 2). لم يطرأ تغيير على النمو مقارنة بالربع السابق وجاء معتمداً أكثر على قطاع النفط، حيث ظل تأثير التغيرات الهيكلية التي طالت سوق العمل على القطاعات غير النفطية باقياً. ارتفعت مساهمة قطاع النفط إلى 1,1 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي الكلي في الربع الأول، وهي تعتبر الأكبر خلال ما يقارب العامين. لكن القطاع غير النفطي سجل أبطأ نمو سنوي له منذ البدء في نشر هذه البيانات في عام 2010، وإن كان لا يزال يعتبر قوياً بنموه بنسبة 4,4 بالمائة على أساس سنوي. ويعود هذا التباطؤ بالدرجة الأولى إلى تراجع أداء القطاع الخاص غير النفطي الذي سجل أيضاً أبطأ نمو ربعي له على مدى الفترة الزمنية التي تتوفر فيها مثل هذه البيانات. وجاء التباطؤ في معدلات النمو من نصيب ثلاث قطاعات فرعية هي التشييدوالبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والاتصالات.

نما **قطاع النفط** بنسبة 5,8 بالمائة (الشكلين 2 و 4)، مسجلاً أعلى معدل نمو ربعي له منذ عامين تقريباً. ويعتبر إنتاج النفط هو المحرك الرئيسي لأداء قطاع النفط. ارتفع إنتاج النفط بنسبة 6 بالمائة

شكل 1: استقرار معدل نمو الناتج المحلي، لكن الاختلاف جاء في نمو المكونات

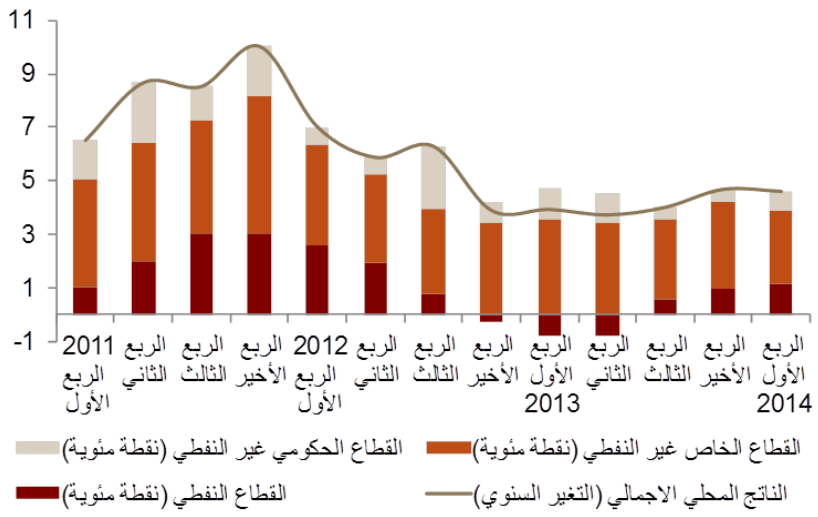

نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي
(نسبة مئوية)

	التغير الربعي	التغير السنوي
الربع الأول- 2014	3,7	4,7
الربع الأخير - 2013	3,7	3,8

مقارنة النمو الاقتصادي في المملكة بدول أخرى
(الربع الأول– 2014؛ التغير السنوي)

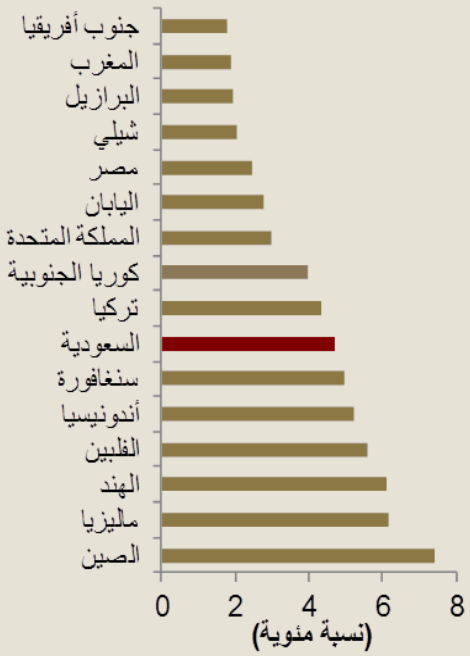

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com
الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

النمو الاقتصادي الفعلي الذي سجل نسبة نمو 4,7 بالمائة لم يتغير مقارنة بالربع السابق...

...لكن مكونات الناتج الفعلي تغيرت معدلاتها...

... حيث سجلت قطاعات الصناعة والنفط أعلى معدلات النمو.

ساهم الطلب المرتفع على الخدمات الحكومية في الحفاظ على نمو قوي للقطاع الحكومي.

القطاع الخاص غير النفطي نما بوتيرة أبطأ...

...لكنه لا يزال قوياً بتسجيله نمواً بنسبة 4,4 بالمائة.

نما قطاع الصناعة غير التكريرية بوتيرة سريعة بلغت نسبتها 6,3 بالمائة.

خلال نفس الفترة ليبلغ 9,7 مليون برميل يومياً. مستقبلاً، نعتقد أن مساهمة قطاع النفط في النمو الاقتصادي الكلي ستنكمش قليلاً على الأرجح حيث يبدأ تأثير المقارنة بمستويات أداء مرتفعة خلال الصيف تأثيره على النمو السنوي.

نما الناتج الإجمالي المحلي للقطاع غير النفطي بنسبة 4,4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية مقارنة بـ 4,8 بالمائة في الربع السابق و 6 بالمائة في نفس الفترة من العام الماضي. وإذا نظرنا إلى تفاصيل القطاع غير النفطي نجد أن **القطاع الحكومي** نما بنسبة 4,1 بالمائة على أساس سنوي، وهو ما يعادل تقريباً ضعف نموه في الربعين السابقين. وجاء معظم هذا النمو من ارتفاع الخدمات الحكومية التي نمت بنسبة 3,5 بالمائة على أساس سنوي خلال نفس الفترة. يرجح أن تتراجع مساهمة الخدمات الحكومية في النمو الاقتصادي الكلي بسبب المقارنة بمستويات مرتفعة في الربع التالي قبل أن يرتفع مرة أخرى قرب نهاية العام. ولا نزال نعتقد أن الاصلاحات الجارية في سوق العمل وتطبيق قانون العمل سيبقي الطلب على الخدمات الحكومية مرتفعاً.

بقي **القطاع الخاص غير النفطي** الذي سجل نمواً سنوياً بنسبة 4,4 بالمائة المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي الكلي، رغم تراجع معدل النمو من 5,7 بالمائة في الربع السابق و 5,9 بالمائة في الربع المماثل من العام الماضي. وفقاً للبيانات الرسمية، ساهم القطاع بنسبة 57,8 بالمائة في النمو السنوي في الربع الأول من هذا العام. رغم تباطؤ النمو، فإننا نتوقع أن يحافظ القطاع الخاص على مستوى النمو الحالي مدعوماً بقوة الطلب المحلي وارتفاع القروض المصرفية واستثمارات القطاع العام.

وعلى الرغم من تسجيل جميع القطاعات نمواً إيجابياً خلال الربع الأول، إلا أن أدائها جاء متبايناً (الأشكال 2، 3، 5). حقق **قطاع الصناعة** أسرع معدلات النمو في الربع الأول، مرتفعاً بنسبة 6,5 بالمائة، مدعوماً بزيادة نسبتها 6,3 بالمائة في الصناعات غير التكريرية. بالقيمة الفعلية، شكلت هذه الأخيرة نحو 88 بالمائة من قطاع الصناعة وقد تأثر معدل نموها بدرجة كبيرة بإنتاج البتروكيماويات

شكل 2: مكونات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي

	التغير كنسبة مئوية (الربعي)				التغير كنسبة مئوية (السنوي)			
	2013	2013	الربع الأول– 2014		2013	2013	الربع الأول– 2014	
	الربع الأول	الربع الأخير	التغير الربعي	المساهمة (ن م)	الربع الأول	الربع الأخير	التغير السنوي	المساهمة (ن م)
قطاع النفط	-2.2	-1.5	-1.1	-0.2	-3.7	4.6	5.8	1.1
القطاع غير النفطي	5.8	2.3	5.4	4.2	6.0	4.8	4.4	3.5
القطاع الخاص	12.4	0.7	11.0	6.3	5.9	5.7	4.4	2.7
القطاع الحكومي	-11.5	7.1	-10.0	-2.1	6.5	2.3	4.1	0.8
حسب القطاعات								
الزراعة	22.7	-9.4	24.0	0.7	0.8	0.8	1.9	0.1
التعدين والمحاجر	-1.1	-1.5	-0.8	-0.2	-3.7	5.1	5.5	1.0
نصيب النفط الخام والغاز الطبيعي منه	-1.8	-1.2	-1.4	-0.3	-3.9	5.2	5.6	1.0
الصناعة	9.5	1.9	11.7	1.5	4.8	4.5	6.5	0.9
الكهرباء والغاز والمياه	-18.3	-31.0	-17.9	-0.4	1.6	1.4	1.9	0.0
التشييد والبناء	16.1	-1.6	12.5	0.9	9.0	8.9	5.6	0.4
تجارة الجملة والتجزئة	12.1	8.9	10.1	1.3	6.0	5.8	3.8	0.5
النقل والاتصالات	11.0	8.7	9.0	0.9	6.3	7.8	6.0	0.6
القطاع المالي	12.8	-0.7	11.2	1.5	5.6	5.0	3.5	0.5
الخدمات الشخصية	6.8	-2.4	5.8	0.2	5.0	2.8	1.8	0.1
الخدمات الحكومية	-17.4	7.9	-15.4	-2.5	6.8	1.1	3.5	0.5
الناتج المحلي الاجمالي الفعلي	**3.7**	1.6	3.7	3.7	3.8	4.7	4.7	4.7

مساهمة صناعة النفط الخام والغاز الطبيعي مرشحة للزيادة، مع تزايد الطاقة الإنتاجية للمصافي النفطية.

والبلاستيك والمنتجات المرتبطة بها وكذلك زيادة الإنتاج في مواد التشييد. نمت صناعة النفط الخام و الغاز الطبيعي بنسبة 7,8 بالمائة، وهي تأثرت بشدة بقطاع النفط. ونتوقع أن تزداد مساهمة قطاع تكرير النفط في النمو الاقتصادي الكلي تدريجياً خلال السنوات القليلة القادمة نتيجة لسعي الدولة لزيادة الطاقة الإنتاجية لمصافي النفطية.

كما هو متوقع، تسببت التغيرات في سوق العمل إلى خفض معدلات نمو بعض القطاعات القيادية إلى أدنى مستويات لها خلال عامين...

كما هو متوقع، هبط النمو السنوي لقطاعات **التشييد وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات** جميعها إلى أدنى مستوياتها خلال عامين. ومع ذلك، فإن النمو ظل قوياً في جميع تلك القطاعات حيث سجلت نمواً بنسبة 5,6 بالمائة و 3,8 بالمائة و 6 بالمائة على التوالي. وبينما يعود تباطؤ النمو إلى التغييرات الهيكلية في سوق العمل، فإن قوة النمو تأتي نتيجة مباشرة للموارد والاستثمارات الضخمة النشطة في كل قطاع من تلك القطاعات. ونبقي على نظرتنا بأنه رغم احتمال حدوث تباطؤ تدريجي في نمو تلك القطاعات الثلاثة خلال الأرباع القادمة، إلا أنها ستبقى ضمن أسرع القطاعات نمواً في المملكة. سيبقى قطاع التشييد المستفيد الرئيسي من الاستثمارات الضخمة في تشييد البنيات التحية والمراكز التجارية وبدرجة أكبر مشاريع الإسكان. كذلك، يرجح أن يحافظ قطاع التجزئة على نمو قوي خلال الأرباع القادمة كما يشير إلى ذلك قوة الطلب الاستهلاكي المحلي. ويأتي نمو قطاع النقل من الحاجة إلى ترحيل كميات ضخمة من السلع داخل المملكة (الواردات ومواد البناء).

...مع ذلك، لاتزال معدلات نموها قوية.

على أساس المقارنة الربعية، توسع الاقتصاد بنسبة 3,7 بالمائة...

على أساس المقارنة الربعية، نما الاقتصاد بنسبة 3,7 بالمائة مقارنة بـ 1,6 بالمائة في الربع السابق. وتحقق معظم هذا النمو من خلال القطاع الخاص غير النفطي الذي نما بنسبة 11 بالمائة، بينما انكمش قطاع النفط والقطاع الحكومي بنسبة 1,1 بالمائة و 10 بالمائة على التوالي. هناك ثلاث قطاعات سجلت تراجعات فصلية كبيرة في الربع الأول: القطاع الأول هو الكهرباء والغاز والمياه (هبط بنسبة 17,9 بالمائة على أساس ربعي) ويعود هبوطه إلى تراجع الطلب على الكهرباء في شريحتي المساكن والمراكز التجارية بسبب تراجع الحاجة إلى استخدام أنظمة تكييف الهواء. القطاع الثاني هو الخدمات الحكومية (الذي تراجع بنسبة 15,4 بالمائة على أساس ربعي) ويعتبر تراجعه نمطاً موسمياً معتاداً في هذه الفترة. القطاع الثالث هو قطاع النفط (تراجع بنسبة 1,1 بالمائة على أساس ربعي) نتيجة لتراجع إنتاج النفط مقارنة بالثلاثة شهور الأخيرة من العام الماضي. بالنسبة لمعظم قطاعات الاقتصاد الأخرى، سجل النمو الربعي نمواً برقم من خانتين، ومرة أخرى يعود ذلك إلى عامل موسمي، هو عطلة عيد الأضحى، التي أصبحت في السنوات الأخيرة تأتي في الربع الأخير.

...حيث حققت معظم القطاعات غير النفطية نمواً برقم من خانتين.

نتوقع أن يحدث المزيد من تباطؤ النمو الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الثاني...

نتوقع أن يحدث المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي على أساس المقارنة السنوية في الربع الثاني. بالإضافة إلى زيادة تباطؤ النمو في إنتاج النفط (1,5 بالمائة على أساس سنوي في الربع الثاني)، فإن النظام الجديد لسوق العمل المحلي سيبقى على تأثيره السلبي على النمو السنوي للربعين التاليين.

شكل 3: مساهمة مختلف القطاعات في نمو الناتج الإجمالي الفعلي

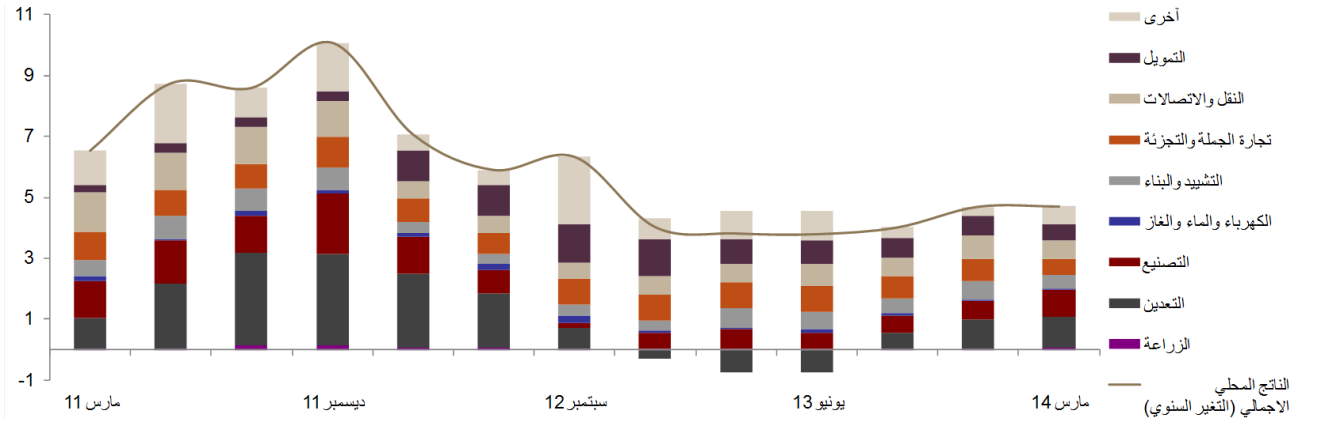

...بسبب عوامل موسمية وكذلك نتيجة لانخفاض النمو في إنتاج النفط...

...لكن هناك قطاعات أخرى في الاقتصاد ستستفيد من قوة المعطيات المحلية.

ومع ذلك، نتوقع أن يحافظ القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء على أدائهما القوي الذي سيضمن الإبقاء على أداء اقتصادي متين. بقي النمو السنوي للقروض المصرفية عند رقم من خانتين لنحو عامين متتالين (الشكل 6)، كما تشير استطلاعات الشركات إلى المزيد من التوسع في القطاع الخاص (الشكل 7). ومع قوة المعطيات الاقتصادية المحلية من جهة وتزايد عدم اليقين إزاء الاستقرار في المنطقة من جهة أخرى، نبقي على توقعاتنا بأن يكون نمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي عند 3,8 بالمائة للعام 2014، ولكن ربما يأتي النمو أعلى من توقعاتنا في حال بقي إنتاج النفط مرتفعاً خلال الفترة المتبقية من العام.

الشكل 4: إنتاج النفط والناتج الإجمالي الفعلي للنفط

(التغير السنوي)

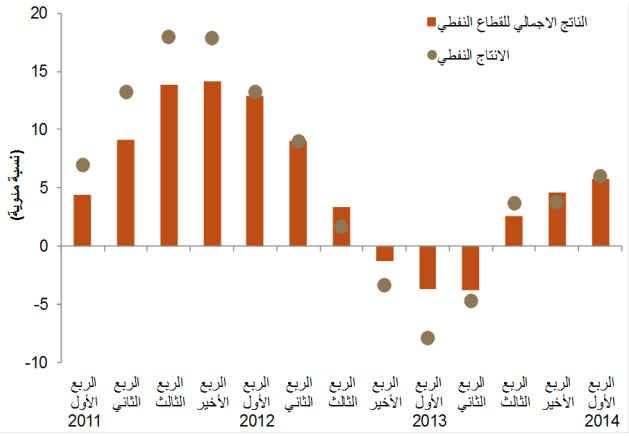

الشكل 5: النمو الربعي للناتج الإجمالي الفعلي حسب القطاعات

(التغير السنوي)

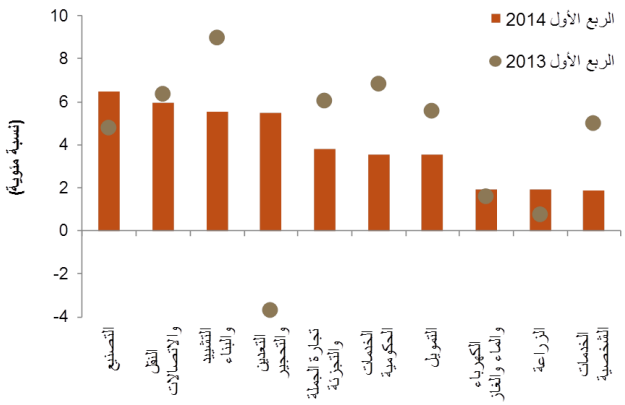

الشكل 6: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص

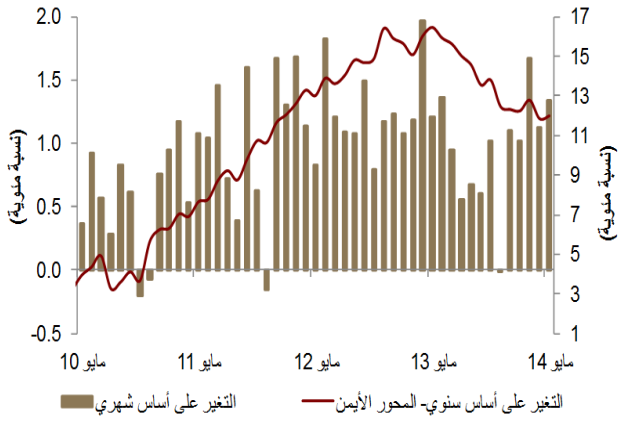

الشكل 7: مؤشر مديري المشتريات

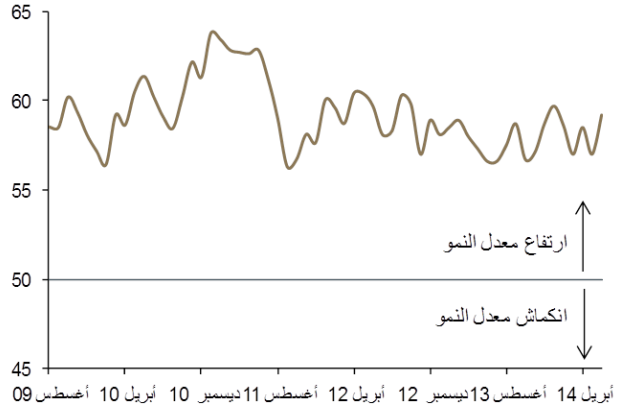

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.